الحال بالنسبة لاتفاق ١٧ أيار (مايو) لعام ١٩٨٣» (من مقابلة مع داني شمعون، **كل العرب**، العدد ٢٥٠، ١٠/٦/١٩٨٧، ص ٢٢). واعتبر وزير المواصلات والبريد اللبناني، جوزيف الهاشم، ان «الغاء اتفاق القاهرة، ما دام قد عبر بشكل شبه اجماعي عن ارادة الشعب بموافقة ممثليه، فهو قرار يعكس ارادة اللبنانيين» (من مقابلة مع جوزيف الهاشم، **الحوادث**، ، لندن، العدد ١٥٩٨، ١٩/٦/١٩٨٧، ص ١٩). أما العميد ريمون اده، فهو الوحيد الذي عارض الاتفاق حين عرض على المجلس النيابي في حينه، واستمر على موقفه هذا من اتفاق القاهرة، حيث يقول: «منذ أول يوم انتقدت فيه اتفاق القاهرة، اعتبرت انه طالما لبنان مرتبط باسرائيل باتفاق الهدنة... لا يجوز ان يوقع اتفاقاً آخر يتعارض مع اتفاق الهدنة» (من مقابلة مع اده، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩).

مقابل تأييد القوى السياسية المسيحية لالغاء اتفاق القاهرة، وقفت القوى السياسية الاسلامية على الطرف المضاد؛ بل ان وليد جنبلاط اعتبر الالغاء خيانة، وقال ان «الغاء اتفاق القاهرة من قبل المجلس الذي لا يمثل الشعب اللبناني هو هدية مجانية لاسرائيل والأميركيين والكتائب... نحن مع تنظيم الوجود الفلسطيني السياسي والعسكري، ومع اعادة النظر في اتفاق القاهرة، لكننا لسنا مع تجريد الفلسطينيين من السلاح... ان الغاء البندقية الفلسطينية، في لبنان يصب في نظرية الكتائب، وهي تحييد لبنان عن العالم العربي وفصله عن القضية العربية والاسلامية... [و] اذا كان البعض في العالم العربي... يفكر في ان الطريق الى المؤتمر الدولي... يمر بالغاء البندقية الفلسطينية في لبنان، فهذا الأمر خطأ، وهو خيانة بحق القضية الوطنية اللبنانية والقضية الفلسطينية والقضية العربية والقضية الاسلامية» (من مقابلة مع وليد جنبلاط، **الشرق الاوسط**، ٢٤/٥/١٩٨٧).

واعتبر المسؤول السياسي في الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري، منير الصياد، «ان قرار الغاء اتفاق القاهرة، رضوخ للقوى الانعزالية التي تعمل منذ سنوات على عزل لبنان تدريجياً في اتجاه تحييده عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي... [وهو] يرفع الغطاء الرسمي عن نهج الكفاح المسلح ضد العدو، كما يطال أولاً القوى الوطنية الفلسطينية المتمسكة بالبندقية... وجاء خدمة مجانية لاسرائيل» (**السفير**، ٢٥/٥/١٩٨٧). وعلق رئيس لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية، سنان براج، على الخطوة، بالقول: «ان مجلس النواب وضع في سلم اولوياته اعداد العدة للقضاء على الشعب الفلسطيني، بدل سحب الجيش الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية وتبني المقاومة الوطنية... ان الغاء الاتفاق يشكل المقدمة الأولى والضرورية للولوج في محادثات الترتيبات الأمنية مع العدو الصهيوني... [و] ما حدث في مجلس النواب هو تزوير فاضح لارادة الشعب» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٥/١٩٨٧). وفي المعنى ذاته، أصدرت منظمة العمل الشيوعي في لبنان بياناً، جاء فيه: «تعتبر منظمة العمل الشيوعي في لبنان قرار مجلس النواب الغاء اتفاق القاهرة انحرافاً خطيراً عن المصلحة الوطنية... وليفتعل معركة جانبية حول الوجود الفلسطيني... لذا يحق لنا التخوف من ان تكون خطوة الغاء اتفاق القاهرة باباً للذهاب... نحو... محطة الموافقة على الترتيبات الأمنية التي يريدها العدو الصهيوني... وأقل ما يمكن ان يقال في هذا المجال ان الالغاء ينزع الغطاء الرسمي عن الوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان... وهو ما يدفعنا اليوم الى المطالبة بتجميد قرار مجلس النواب... من أجل التوجه، في الوقت المناسب، نحو اجراء محادثات بين الدولة اللبنانية و م.ت.ف. بغية تحديد الأسس الجديدة لتنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان. وهي أسس يجب ان تكفل، في كل الظروف، الحقوق الاساسية والنضالية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في لبنان، وفي طليعتها حقه في حمل البندقية والكفاح المسلح من أجل تحرير وطنه واقامة دولته المستقلة فوق أرضه» (**المصدر نفسه**). لكن قرار مجلس النواب لم يجمد، حيث صودق عليه في ١٥/٦/١٩٨٧ «لأن ظروفاً داخلية وخارجية اقتضت ان يُوقع اتفاق القاهرة، كما اقتضت ظروف داخلية وخارجية الآن ان يُرفض، من دون ان يكون هناك أي ارتباط باستراتيجية موضوعة ضد اسرائيل على مستوى الحكم والحكومة... [وهي] حركة في طريق محاصرة المسألة الفلسطينية الجهادية بقطع النظر عن طبيعة ممارسة الفلسطينيين»، كما يقول الزعيم الروحي لحزب الله، الشيخ محمد حسين